شبكات الأمان الاجتماعي وعلاقتها بالسياسة الاجتماعية المتكاملة

- **شبكة الأمان الاجتماعي** هي مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان، وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية والتي قد يتعرض لها سواء أكانت من صنع الإنسان كالأزمات المالية والانحسار الاقتصادي أو طبيعية والأوبئة.

- وتعد شبكات الأمان الاجتماعي أحد ركائز العمل الاجتماعي بمفهومه المتكامل وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، فهي تهدف على دعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع (جماعات، شرائح اجتماعية واقتصادية). ولتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي وتحقيق التكافل الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا، وشمول الفئات المحتاجة بالرعاية الاجتماعية ومتابعة تأهيلها ودمجها اجتماعيا من خلال العمليات الهادفة لتحقيق التنمية الاجتماعية. إذ أن التنمية الاجتماعية ضرورية لتحقيق الاستقرار الحياتي الفردي والأسري والمجتمعي، وذلك عن طريق:

إطار شبكات الأمان
الوقاية
الحماية
التحفيز
مساعدة الأفراد والأسر في إدارة المخاطر
الحماية من العوز، مجابهة الظروف الصعبة
الاستثمار في رأس المال البشري والاعتماد على الذات
الوصول إلى الخدمات
التحويلات النقدية
التمكين والتمكين
تحليل عام حول شبكات الأمان والإجراءات المقترح تنفيذها
• مراجعة نظم الإصلاح وتأثيراتها الحمائية والسلوكية
• التواصل
• الحوكمة الجيدة والشفافية
• الاعتماد البيئي
• تحليل شبكات الأمان
• مشاركة المعلومات

المستوى الفردي
- تعزيز المبادرة الفردية
- ايجاد حماية اقتصادية
- تعزيز العدالة الاجتماعية
المستوى الاسري
- تعزيز تراكم الاصول
- زيادة الاعمال الربحية
- الاستثمار في رأس المال البشري
المستوى المجتمعي
- إيجاد اصول منتجة
- تحسين فعالية أسواق العمل
- ايجاد وفر محلية تقلل الطلب المتزايد
المستوى الوطني
- تشجيع التكافل الاجتماعي وتسهيل إجراء الإصلاحات

1. إشباع الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع، حيث سيؤدي هذا الإشباع إلى تماسك العلاقات الاجتماعية بين أفراده.
2. دعم القيم الإيجابية في المجتمع التي تضمن الاستقرار الاجتماعي، كالقيم الدينية وقيم التكافل، والتأكيد على دور الأسرة في ترسيخ هذه القيم.
3. تمكين الفئات والجماعات المحتاجة من إشباع حاجاتها الأساسية، من خلال إتاحة القروض الإنتاجية أو تطوير أحوالها التعليمية والتدريبية، وحماية الفئات الضعيفة منها وذوي الاحتياجات الخاصة.
4. الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، مثل البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، التي تفاقمت بشكل كبير نتيجة مشاكل النمو الاقتصادي والعوامل السلبية للعولمة.

- الحاجات الأساسية للإنسان تتمثل في الحاجة إلى الماء والغذاء والكساء والمأوى والعمل والسكن والجنس والعاطفة. فضلا عن توفر الحد المناسب من خدمات التعليم والمعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية، وخدمات الصحة الوقائية والعلاجية، وخدمات الانتقال والاتصال والمشاركة والأمن الشخصي والجماعي والبيئة الملاءمة والتمتع بأوقات الفراغ.

- والحاجات من مسلمات الأمن الاجتماعي التي تضمن وجود الإنسان واستمراره في مجتمعه البشري، وتكفل توازنه الوجداني والنفسي والعقلي والاجتماعي، ويأتي العمل والتعليم والصحة على رأس أولويات الحاجات الأساسية للإنسان. ولا بد من توفر بنية تحتية متطورة ضرورية لحياة الأفراد والمجتمعات، وهي ما يطلق عليها "الخدمات العامة" كشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والطرق ووسائط الاتصال وخدمات الرعاية الصحية والتعليمية والترويحية، هو التزام عام يجب أن تؤمنه الدولة.

- عادة ما ترتبط تأسيس برامج شبكة الأمان الاجتماعي بمجموعة المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو التحول إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي وانعاكاسات ذلك بآثاره السلبية على السكان من خلال بروز العديد من المشكلات الاجتماعية كانخفاض مستويات الدخل والمعيشة وانتشار الفقر وضعف الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية وفي الغالب ما تكون الشرائح الاجتماعية المهمشة الأكثر تأثرا بذلك كالأسرة الفقيرة والفئات الاجتماعية محدودة التعامل بالأنشطة الاقتصادية كالمسنين والمرأة والأطفال. وعادة ما تلجأ الحكومات إلى اتخاذ إجراءات تعويضية وتأسيس برامج اجتماعية للتدخل بهدف الحماية وتوفير صور متعددة من أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، كالصحة والتعليم والرعاية والضمان الاجتماعي وهو ما أصبح يُعرف بالحقوق الاجتماعية للمواطنة.

- وفي الوقت الراهن أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عملية التنمية إلى انعكاسات سلبية على المواطنين وإقصاء البعد الإنساني عن عملية النمو مما تزايد الاهتمام بتأسيس شبكات الأمان الاجتماعي والتي تهدف في محصلتها النهائية إلى توجيه الإنفاق الاجتماعي وإعادة ترتيب أولوياته ورفع كفاءته وتحسين مستويات توزيعه لصالح الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المنخفض والأكثر تضررا من سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث تشمل برامج شبكة الأمان الاجتماعي على نماذج وأنماط وأشكال متنوعة من الصناديق والمشروعات الاجتماعية والمساعدات المالية والمعونات والخدمات والدعم السلعي والخدمي والتأمين ضد البطالة وأنظمة الضمان والتأمينات المختلفة إضافة إلى غرض أساسي وهام يتعلق بإصلاح البنية الوظيفية والمؤسسية لأجهزة المؤسسات الاجتماعية وإعادة هيكلتها بما يحقق أهدافها الاجتماعية وترجمة الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وتحقيق متطلباتهم الحياتية الأساسية.

ارتباط شبكات الأمان الاجتماعي بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

- تمثل شبكات الأمان الاجتماعي أحد أبرز الركائز للتنمية البشرية الحقيقية، حيث تلعب دورا بارزا في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال دورها في زيادة الإنتاجية للمواطنين بتوفيرها للرعاية الاجتماعية، وتعتبر هذه الشبكات أحد أهم ركائز التنمية المستدامة. وهذا يعني أن ثمة علاقة تكاملية أو تبادلية بين شبكات الأمان الاجتماعي والتنمية المستدامة، فالتنمية الاقتصادية توسع من القاعدة المادية لإشباع حاجات الإنسان الأساسية ويتوقف على مدى توفر الموارد المتاحة لكل مجتمع وتوظيفها، ولا تتحقق هذه التنمية إلا عبر تأسيس مجتمع معافى، من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية، والعمل على رفع معدلات الدخل الفردي والقومي.

- فالتنمية الاقتصادية تتطلب حشد الموارد المادية لتمويل البرامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية في معظم الدول النامية تواجه تحديات عديدة أبرزها تعرض هذه الدول على ضغوط سياسية وأمنية واقتصادية تجعل الإنفاق الحكومي يسير في اتجاه لا يخدم الأمن الاجتماعي ويحول دون تقاسم النمو الذي يتم تحقيقه. مما يضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

- تشير الدراسات الاجتماعية المعاصرة على تأكيد دور التنمية الاقتصادية في تعزيز كرامة الإنسان بتوفير حاجاته واحتياجاته الضرورية حتى يتسع المجال أمامه للإبداع والتطور. وهذه الرؤيا تنسجم تماما مع الإعلان العالمي حول التقدم الإنمائي، وما ينطوي عليه من أهمية توفير شبكة أمان اجتماعي متطورة وتغطية شاملة لخدمات رعاية اجتماعية متكاملة تشمل جميع أفراد وفئات المجتمع، وخصوصا الشرائح غير القادرة على الإنتاج سواء بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة.

- لقد نص الميثاق العربي للعمل، ودستور منظمة العمل العربية، على حق جميع أفراد المجتمع في الانتفاع بالحماية الاجتماعية وفق ظروف تتساوى فيها الفرص وتتحقق فيها كافة أوجه العدالة الاجتماعية.

نظم الضمان الاجتماعي الحديثة

- مع قيام النظام الرأسمالي، ونشأة المجتمع الصناعي، ظهرت هنالك حاجة على قيام نظام ضمان اجتماعي. وبفعل التطور الاجتماعي والاقتصادي زادت الحاجة إليه، وذلك للأسباب التالية:

1. عدم استقرار العمل وعدم قدرة الأفراد على الادخار بسبب عدم وجود فائض في عائدات العمل.
2. ازدياد المخاطر التي يتعرض لها العمال بسبب التوسع في استخدام الآلات في الصناعة.

- وهذا يؤكد على ضرورة التركيز على حق الجميع في التمتع بالحماية الاجتماعية، فالضمان الاجتماعي نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية.
- ولتحقيق الضمان الاجتماعي توجد وسيلتان:

أ- **المساعدات الاجتماعية:** تقدم هذه المساعدات للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين الاجتماعي، وذلك عند حاجتهم لهذه المساعدات المالية، ونظام التأمين الاجتماعي لا يشملهم. والغالبية الساحقة من المستفيدين في جميع أنحاء العالم يفضلون برامج التأمينات الاجتماعية وليس المساعدات.

ب- **التأمينات الاجتماعية:** هو النظام الذي تفرضه الدولة على الأفراد القادرين على دفع أقساط التامين ضد المخاطر وحالات العوز حتى يحصلوا على الإعانات عند الحاجة. ويغطي هذا النظام عددا من المخاطر الرئيسية التالية:

1) التامين ضد الشيخوخة والعجز.

2) التأمين الاجتماعي ضد الوفاة والترمل واليتم.

3) التأمين الاجتماعي ضد البطالة: يضمن هذا التأمين للمشتركين تعويضا مناسبا عند تعرضهم للبطالة بسبب عدم وجود عمل لهم رغم رغبتهم فيه وقدرتهم عليه وطلبهم له. وهذا التأمين مهم جدا لإحلال الاستقرار الاجتماعي، لأن البطالة تؤدي إلى الحرمان والفقر، وهذه أمور كثيرا ما تؤدي بدورها إلى التهميش الاجتماعي وخلق ظروف مشجعة للانحراف والجريمة.

غير أن تطبيق هذا النمط من التأمين ليس سهلا في الدول العربية بسبب النسب العالية للعاطلين عن العمل، وخاصة في المناطق الريفية وبين الشباب. وهذه المعدلات المرتفعة ناتجة عن عدم قدرة الدولة على تحقيق تنمية سريعة توفر فرص عمل كافية، وبسبب المعدلات المرتفعة للزيادة في السكان. وقد يستعاض على نظام التأمين الاجتماعي للمتعطلين عن العمل في بعض الدول في تقديم مساعدات مالية محددة ومشروطة في الحصول على الوظيفة المناسبة للمتعطل حيث يتم قطع هذه المساعدة.

4. التأمين الاجتماعي ضد إصابات العمل.
5. التأمين الاجتماعي ضد المرض.

ما نسبة المستفيدين من شبكات الأمان الإجتماعي من إجمالي السكان(باستثناء برامج دعم الوقود والغذاء)؟

السياسة الاجتماعية في ميدان الحماية الاجتماعية

- لقد تطورت أشكال وصيغ الحماية الاجتماعية بصورة واكبت التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الدول العربية. فالتحولات الاقتصادية البارزة التي شهدتها معظم الدول العربية العربية، بخاصة الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي، حولت مجتمعات تلك الدول إلى مجتمعات وفرة، الأمر الذي جعل هذه الدول تتبنى مبدأ تقديم الرعاية الاجتماعية في تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، والمستجدة التي يولدها الرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- إن الشكل التقليدي للرعاية الاجتماعية الذي ساد قبل الطفرة النفطية انحسر نسبيا ليفسح المجال أمام أشكال مؤسسية حديثة للرعاية الاجتماعية بجميع أشكالها ومجالاتها، بما في ذلك الحماية الاجتماعية بإشراف وتمويل من الدولة.

- وفي المقابل لم يكن بإمكان الدول العربية غير النفطية أن تقوم بالدول ذاته في توفير الرعاية الاجتماعية، أو أن تتبنى النموذج ذاته، ولكنها قامت بتطوير سياسات اجتماعية تلبي احتياجات مواطنيها في التعليم والصحة والعمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها، يتشارك في تنفيذها الدولة والمجتمع المدني والمواطن على حد سواء، ومن خلال برامج وصيغ مؤسسية متعددة. كما أنها احتفظت وعززت الصيغ التقليدية للتكافل والتضامن بين المواطنين على مستوى الأسرة والحي.

- إن للانحسار في الإمكانات المادية، وللتطور في المفاهيم المتصلة بالقضايا والشئون الاجتماعية، ولسيادة فلسفة الانفتاح والعولمة والخصخصة والتكنولوجيا على مناحي الحياة الإنتاجية والخدمية أثرا هاما على سياسات الرعاية الاجتماعية في معظم الدول، على اختلاف قدراتها وإمكاناتها . غذ باتت غير قادرة على الاستمرار بالقيام بالدور الرعائي بمفهوم التكفل والمسئولية الكاملة عن توفير احتياجات السكان في صورة منح اجتماعية يتلقونها بدون أدنى تفاعل أو مشاركة.

- لقد رافق هذا الانحسار في قدرات ودور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية نتيجة للظروف والمعطيات الجديدة، بروز مشكلات اجتماعية كالعنف والجريمة والطلاق والفقر والبطالة والتطرف والمغالاة وزيادة أعباء المرأة نتيجة لتعدد أدوارها، وترجع دور الأسرة وزيادة مظاهر التهميش لفئات اجتماعية كثيرة.

- وبالتالي أصبح للسياسات الاجتماعية ضرورة ملحة وأولوية تنموية للتصدي للمشكلات والمسائل المهددة للمجتمع، ولمنظومة قيمه، أمنه وتماسك نسيجه، وبات يتطلب تصميم وصياغة سياسات اجتماعية واضحة الإطار والمفهوم والمضمون والأدوات والأهداف. سياسات متكاملة وشاملة لجميع المجالات الاجتماعية القطاعية (التعليم، الصحة، التشغيل. .الخ) وإلى جميع شرائح المجتمع لتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة لجميع أفراد المجتمع وقطاعاته، دونما أي تمييز بينهم على أساس ديموغرافي أو مهني أو جغرافي أو أثني أو طائفي.

- واختيار الأشكال والصيغ والبرامج المناسبة من برامج الحماية الاجتماعية، هو جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية بمفهومها التنموي الشامل، ومكون أساسي من مكوناتها .

- إن السياسات الاجتماعية بهذا المفهوم التنموي الشامل هي عبارة عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي، وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد وجميع فئات وشرائح المجتمع في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والتشغيل والأمن، وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد، وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته.

- فالسياسات الاجتماعية، بمكوناتها المتكاملة بما فيها نظم الضمان والتأمين الاجتماعي وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من الصيغ للحماية الاجتماعية، تهدف إلى إقامة مجتمع قوامه أفراد وأعين لحقوقهم وواجباتهم، ومتمسكين بانتمائهم الوطني والحضاري، مجتمع من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي الوطني، وفي مواجهة التحديات والمشكلات وتجاوزها نحو مستقبل أفضل. مجتمع قادر على تمكين طاقاته وعلى المنافسة، مجتمع تتقلص فيه المشكلات الفردية والجماعية، وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالمساواة والإنصاف بين الأفراد والفئات والشرائح الاجتماعية.

- إن السياسة الاجتماعية للدولة الحديثة تعمل على مواجهة الظواهر والتحديات الاجتماعية التالية:

1. مكافحة الفقر والحد من انتشاره، والحرص على عدم تخطي أو تجاوز مستوى الحد الأدنى المتفق عليه فيما يخص التعليم والصحة والعمل والأجر، وغير ذلك من المناحي والمكونات الأساسية للحياة الإنسانية.
2. توفير الحماية الاجتماعية للمواطن في حالة تعرضه لأي أخطار اجتماعية لا يقوى على مواجهتها بإمكاناته الذاتية.
3. توفير الخدمات الملبية للاحتياجات الأساسية، بأفضل مستوى ممكن.

- إن توفير الحماية الاجتماعية هو حقوق أساسية للمواطن.

لقد زاد الطلب على نظم الحماية الاجتماعية في ظل العولمة لعدة أسباب من أهمها:

(أ) أن العولمة تستطيع أن تنقل برامج وسياسات الحماية الاجتماعي في الدول المتحضرة إلى دول العالم الثالث (تعويضات البطالة، التقاعد، المساعدات الاجتماعية، إلزامية التعليم...)

(ب) ستغير العولمة السياسات الاجتماعية ونظم الرعاية في الدول النامية، والتي كانت محمية ومدعومة من الدولة.

(ج) لا يستطيع الفقراء من حيث الدخل والثروة وصناديق الوقف، الاستفادة من فرص الاندماج المتاحة، مما سيؤدي للمزيد من عدم العدالة.

(د) عدم الاستقرار في نظام التمويل العالمي، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى صعوبات اقتصادية وقصور في أداء شبكات الأمان الاجتماعي.

- وعليه وكنتيجة لما تقدم فإن التطورات العالمية (العولمة) ستقلل من قدرة الدولة على رفع مستويات الضرائب اللازمة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية. ولمجابهة احتياجات برامج الأمان الاجتماعي، تحتاج الدولة لاستخدام الإنفاق العام بطرق أكثر فاعلية.